

مَنْ شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

بِفَضْلِ وَأَمْرِ هَبِيبٍ مُرَاتِبٍ خَالِدٍ لَا نَأْمَا حُجْرٍ وَدَلِيلٍ وَجْهِ حَسْبٍ جَلِيلٍ وَنُورٍ وَنُورٍ وَنُورٍ وَنُورٍ



بِإِثْنَاءِ هَبِيبٍ مُرَاتِبٍ خَالِدٍ لَا نَأْمَا حُجْرٍ وَدَلِيلٍ وَجْهِ حَسْبٍ جَلِيلٍ وَنُورٍ وَنُورٍ وَنُورٍ وَنُورٍ

مَطْبَعُ زَنْطَاوَاكَايُو مَطْبُوعٌ

A005b

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من هدانا الى مصباح الدجى صيل على هداية الورى هو على الله وصحبه منزى الدجى وبعد فذا التعليق اجد سميت بنور الهدى
للمجلة لواء الهدى علقته على بعض مواضع لواء الهدى ما كثر فيه الشغب و زلت فيه الاقلام من كل صلب الفار لما وعدت
في مصباح الدجى حين التمس منى بعض الطلبة و اشار اليه بعض الكلبة و لمن ردنا بكلمة فسوف يقبلها الطلبة قوله هو العلم
قال بعض المناظرين سلمه الله تعالى في قدسية أنت تعلم انه لو كان المراد بالعلم المتجدد العلم الكلى كما توهمه المحشى فلا حاجة لاجراء
العلم المحضورى الى قوله يتحقق كل فرد منه بعد تحقق موصوفه و ايضا يصير قوله لكن جميع افراده لغوا على هذا التقدير بل كان كفى للشايع
ان يقول المراد بالعلم المتجدد العلم الكلى و هو ليس الا العلم المحصول و المحضورى ليس بكلى فقد استبان ان توجيه كلام الشارح بهذه الوجه
لا ينطبق على عبارة سواركان المراد بالبعدية في قوله بعد تحقق موصوفه البعدية الذاتية او الزمانية انتفى و لما تعقب عليه في
هداية الورى بان ما هو منشأ الانكشاف ليس الا امر شخصيا سواركان علما حصوليا او حضوريا و ليس الامر الكلى في المحصولي الا
القدر المشترك بين الصور الخاصة التى هي علوم حصولية فذلك الامر المشترك بين العلوم المحضورية امر كلى فما الفارق بينهما ثم
سكفت أولا في حواشيه الجديدة لتصحح قول المتعقب عليه عبارات مطبنة لا طائل تحتهما و ثانيا بدفع التعقب المذكور و ادفعه فقال
اقول لا يخفى على من لا دنى مسكة انه انما زاد المحشى في المقسم قيد الكلى لدفع النقض الوارد بالعلم المتعلق بالصورة العلمية اذ يصدق
عليه ان يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف مع انه علم حضورى و وجه الدفع على زعمه بازدياد هذا القيد العلم المتعلق بالصورة العلمية
ليس امر اكليا لا افراد بل هو جزئيات متعددة كما سيصح به و هذا النص على ان العلم المحضورى عند المحشى لا يكون كليا اذ لو كان المحضورى
كليا فلا يخرج العلم المتعلق بالصورة العلمية عن المقسم بقيد الكلى لانه ايضا كلى على هذا التقدير مع انه اسند اخراج العلم المتعلق بالصورة
العلمية الى هذا القيد و بالجملة لا يصح اخراج العلم المتعلق بالصورة العلمية عن المقسم بقيد الكلى الا اذا لم يكن العلم المحضورى كليا و الا

فلا وجه للعلم المتعلق بالصورة العلمية جزئيات متعددة كما لا يخفى انتهى اقول لا يخفى على من له ادنى مسكة ان المحشى انما
 هذا القيد لدفع الالزام والوارد بعلم الصورة العلمية بان المراد بالعلم الكلي وعلم الصورة العلمية ليس كليا تحت افراد بل هو جزئيات
 متعددة كما سيصح به واما العلم المحضوري فهو خارج عن قول السيد المحقق يتحقق كل فرد منه كما ذكره هو ووافقه فيه المحشى ايضا
 قال بعينه هذا والعلم المحضوري فاقطع للسلب الكلي اى قوله لا يجمع كل فرد منه الخ وهذا اذا بصوت عال على ان المحضوري انما يخرج
 من قوله يتحقق كل فرد منه لاس من قيد الكلي فانه لو كان مطلوبه اخراج المحضوري بهذا القيد وكان غرضه من ازدياد هذا القيد اخراج العلم
 المحضوري مطلقا لقال العلم المحضوري ليس بكلي فظهر ان القول بان المحشى انما زاد هذا القيد لاجرا العلم المحضوري كما صدر عن النظم
 اقراره بعينه قوله وهذا نص على ان العلم المحضوري عند المحشى لا يكون كليا الخ فانه لم يثبت مما سبق الا ان علم الصورة العلمية ليس
 بعلم كلي له افراد بل جزئيات متعددة لان العلم المحضوري ليس بكلي فان العلم المحضوري ليس ينته في علم الصورة العلمية وليس فيه
 ايضا حتى يكون حكمه على له افراد اخر ايضا كعلم الباري بنفسه وبغيره وعلم النفوس بذواتها وعلم العقول بانفسها فكيف يلزم
 عدم كون الصورة العلمية كليا عدم كون العلم المحضوري كليا فظهر ان قوله وهذا نص لا يرتبط بما قبله واعجب منه الاستدلال بقوله
 اذ لو كان العلم المحضوري كليا فلا يخرج العلم المتعلق بالصورة العلمية فانه ايضا كلي على هذا التقدير الخ فان العلم المحضوري ليس مخصصا في علم الصورة
 ولا عينا له حتى يلزم من كليته كليته بل علم الصورة جزئى من جزئيات العلم المحضوري فان له افراد اخر ايضا بل هذا الا كما يقال الانسان
 ليس بكلي اذ لو كان كليا لكان زيدا ايضا كليا والحاصل ان علم الصورة العلمية ليس بكلي مقصود المحشى من زيادة قيد الكلي انما هو اخراج
 العلم المحضوري فاستبنا ركاكة قوله في القديمة لو كان المراد الخ وهذا هو المراد المتعقب ثم قال فثبت ان العلم المحضوري عند المحشى ليس بكلي والعلم المحضوري
 وان من اخرج العلم المحضوري عن المقسم باعتبار قيد الكلي انتهى اقول اسناد ان العلم المحضوري ليس بكلي الى المحشى فريته بامريته اذ لم يقل المحشى لاصح ولا شاذ
 نعم هو قائل بعدم كليته علم الصورة العلمية وايرني من ذلك وليس من اخرج العلم المحضوري عن المقسم عند المحشى اعتبار قيد الكلي فيكون علمه السلب الكلي
 كما صح المحشى ففساد الشرحين عن فساد الشرح ثم قال مشي الى ما ثبت في زعمه وهذا لا يصلح توجيهها الكلام الشارح اما اوله فانه لو كان المراد
 بالعلم المتجدد والعلم الكلي لكان قوله يتحقق كل فرد منه مستدركا لادخل له في اخراج العلم المحضوري اصلا اذ العلم المحضوري يخرج
 بقيد الكلي ولو كان العلم المحضوري ايضا كليا فلا يخرج العلم المتعلق بالصورة العلمية عن المقسم بقيد الكلي كما عرفناك القائل بالاصل
 ان الشارح اخرج العلم المحضوري عن المقسم بقوله يتحقق كل فرد منه وعلى ما ذكره المحشى يكون هذا القول مستدركا واما ثانيا فلان قول
 الشارح والعلم المحضوري وان كان بعض افراده يدل دلالة ظاهرة على ان العلم المحضوري ايضا كلي ولا افراد لكن جميع افراده
 ليس متحققا بعد تحقق الموصوف والمقسم يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف فعلم ان قيد الكلي في المقسم مستدرك لادخل له
 في اخراج العلم المحضوري واما ثانيا فلانه لو كان المراد بالعلم المتجدد والعلم الكلي والعلم المحضوري لا يكون كليا لافراد بل يكون جزئيات
 متعددة كما توهمه المحشى فلا حاجة الى هذا القول اصلا وهذا معنى قول صاحب الحواشي بل كان كفي للشارح الخ انتهى اقول لا يخفى
 على المطلع على ما ذكرنا ان دعوى عدم التطبيق لتقرير المحشى على كلام السيد المحقق دعوى بلا دليل وان كل وجه من الوجوه المسطورة
 ركيب جدا ولا باس لوزننا التفصيل تنبيهنا لاذن القاصرين ونشيط الماهرين اما الوجه الاول فلان استدراك قوله يتحقق
 كل فرد منه موقوف على خروج العلم المحضوري بقيد الكلي كما زعمه وقد علمناك ثم نبهناك على انه لم يخرج من قيد الكلي لاعد

السيد المحقق ولا عند المحشي نعم انما خرج منه علم الصورة العلمية ولا يلزم منه خروج مطلق العلم المحضوري حتى يكون قوله
يتحقق كل فرد منه المورد لاخراج العلم المحضوري لا الفرد خاص منه مستدركا فعد بان ان قول هذا الناظر والمحصل آه باطل
وقوله وعلى ما ذكره المحشي يكون هذا القول مستدركا افتراضا بلا امتراء واما الوجه الثاني فلان دلالة قوله السيد المحقق على
ما ذكره لم يتركه احد بل قد اقر به المحشي في ما بعد ولا يلزم من عدم خروج العلم المحضوري بقيد الكل استدراك هذا القيد
لانه يخرج منه علم الصورة العلمية واما الوجه الثالث فلان نسبة توهم ان العلم المحضوري لا يكون كلياً الى المحشي وبنابر قوله
قوله ولكن جميع افراده ليس كذلك على خروج العلم المحضوري بقيد الكل توهم فاسد ثم قال فظهر ان الصورة العلمية وكذا العلم
المحضوري مطلقا ليس بخارج عن المقسم بقيد الكل كما توهمه المحشي فتوجيه المحشي غير منطبق على عبارته هذا ما رآه صاحب الحاشية
اقول عدم خروج العلم المحضوري بقيد الكل صحيح لا ريب فيه ولم يزعم المحشي خلافاً كما زعمه هذا الناظر واما علم الصورة العلمية
فمخرج عن المقسم هذا القيد بلا ريب فتوجيه المحشي منطبق على عبارة السيد المحقق مع شيء زائد واما صاحب الحاشية
خيال فاسد فاذن يظهر حق الظهور ان ما قال في بداية الوري ما هو منشأ الانكشاف الى قوله فما الفارق بينهما وتمت فكيف
يخرج العلم المحضوري بقيد الكل وكيف يقال ان المحشي مع جلالة قدره اخرج بقيد الكل فانه لا يقول به الا النحالي عن التحصيل ابرار
جيد على كلام هذا الناظر الزاعم ان المحشي اخرج العلم المحضوري بقيد الكل ثم قال بعد نقل هذا الايراد وقول هذا الكلام مع كونه متحلاً
عن كلام بعض المحققين قد وقع بهنا في غير موقعا ذ لا علاقة له بكلام صاحب الحاشية فضلاً عن ان يكون ايراد عليه اذ محصل كلام
كما علمنا ان توجيه المحشي غير منطبق على عبارة الشارح اذ مبناه على ان العلم المحضوري ليس كلياً والمقسم ما يكون كلياً مع
ان عبارة الشارح ياباه كل الابد ولا يخفى على من له ادنى مساس انه لا يريد عليه ان القدر المشترك بين العلوم المحضورية ايضا
كلى كما ان القدر المشترك بين العلوم المحصولية كلى اذ ليس غرض صاحب الحاشية ان العلم المحضوري لما لم يكن كلياً في الواقع فقيد
الكل في المقسم كاف لا خراج عنه ولا حاجة في اخراجه من المقسم الى القيود التي ذكرها الشارح حتى يرد عليه ما اورده بل غرضه انه
لو اسند اخراج العلم المحضوري عن المقسم الى قيد الكل كما توهمه المحشي لكان قول الشارح يتحقق كل فرد منه وقوله ولكن جميع افراده
لغوا لما لم تحت ضرورة ان المحضوري خرج بقيد الكل ولعل هذا ظاهراً بغاية الظهور ولكن من لم يجعل السد له نورا فماله من نور
اقول لقد ظهر الحق من لسانه ان من لم يجعل السد له نورا فماله من نور لكن لم يعلم ان مصداقه هو هو فان المحشي انما زاد قيد الكل
ليخرج علم الصورة لا يخرج منه العلم المحضوري حتى يكون قول السيد الزاهد لغوا ولا تلازم بين الخروجين كما زعمه هذا الناظر
فكلام المورد مرتبط غاية الارتباط لان هذا الناظر لعلو كعبه في المطالب العقلية فهم ان المحشي اخرج المحضوري بقيد الكل واورد
عليه انه غير منطبق على عبارة السيد المحقق وبنيته بوجه قد مر فيها وكلام بداية الوري صريح في الايراد عليه بانه لا فرق بين
العلوم المحصولية والمحضورية في ان منشأ الانكشاف فيها ليس الاجزئياً والقدر المشترك كلى فنسبته هذا الزعم الى المحشي ليس
بصحيح فظهر ان زعم هذا الناظر عدم ورود الايراد عليه غفلة على غفلة وتاما حديث انتقال كلام المورد من كلام بعض المحققين
فلا يخفى انه بعد تسليمه وقع في غير موقعه فانه لا يخلو اما ان يكون ذكره على سبيل البيان الواقعي فهو كلام مستدرك في هذا المقام
او على سبيل الطعن على المورد كما يدل السياق والسباق فهو ليس بطعن اصلاً وان نظرت تصانيف هذا الطاعن كشرح المحقق

وغيره وجدت اكثر ما نورد من شروح الشخصية وحاشيا وكثيرا لماسق جبارا تافيه ثم قال ثم اعلم ان ما فاده المحشى تفصيل
 لما قال من العلوم في حاشية بعد نقل كلام المحشى والارادة عليه بما يليق ويغني عن التقرير لو تم لا ينطبق على عبارة المحشى يعني
 الشارح ولما لم يبين قدس سره عدم انطباق هذا التقرير في مورد في فهم معناه وكتب في حاشية المعلقة على هذا القول
 لا يوجب عليك ان هذا التقرير ينطبق على عبارة المحشى فان الفرد لا يكون الا لكلي فلا بد من ارادته ولعل كلامه وجه است
 احصا انتهى كلام المورد وقد عرفت مما قرنا وجه عدم انطباق ذلك التوجيه على عبارة الشارح انتهى اقول قد عرفت ان تقرير
 المحشى ينطبق على عبارة السيد المحقق فان ما ذكره هذا القائل في توجيه عدم الانطباق لا ينبغي ان يصح في المية ومثله يستحيل صدق
 من مثل بحر العلوم في مورد قدس سره ولقد اجمعت في قوله في مورد في فهم معناه وكتب الخ فان المورد هو صاحب بداية المورى لم يكتب
 هو ما نورد وانما هو عبارة تاييدية نسبها واستاذة علماء نور الله مرقدته في كشف الملكوت قوله انحصار الشئ في الاعم آه بامردود بما فيه
 من ان انحصار الشئ في الاعم وان كان لا ينافي في انحصاره في الاخص لا انحصار في الاخص لا يستلزم ان انحصار في الاخص ايضا وهذا
 مقام تعيين المقسم ولم يحصل فيقال بعض الناظرين سلكه تعالى في حاشية القديمة قوله انحصار الشئ آه جواب سوال تقرير للسوال
 ان لو كان مراد الشارح بالبعدية في قوله بعد تحقق موصوفه البعدية الزمانية فقد كان الواجب عليه ان يقيده قوله وهو ليس الا العلم
 المحصول بالحدوث وحاصل الجواب ان مقسم التصور التصديق لما انحصر عنه في العلم المحصول بالحدوث انحصر في العلم المحصول ايضا
 اذ لا منافاة بين انحصار الشئ في الاخص وانحصاره في الاعم بل انحصار الشئ في الاخص مستلزم لانحصاره في الاعم اذ لا يعقل ان انحصار الشئ
 في الاخص وعدم انحصاره في الاعم ومن هنا ظهر سقوط ما قيل ان انحصار الشئ في الاعم وان كان لا ينافي في الخ وجه السقوط ظاهر
 ان انحصار الشئ في الاعم من حيث هو كذا كذا لا انحصار في الاخص قطعا انتهى ولما تقيده في بداية المورى بان لا يعقل وجه السقوط
 وقوله مع ان انحصار الشئ آه فيه ان هذا التايرد على ما افيد بالاغراض عن قول المفيد وان كان لا ينافي في بكلمة ان الوصلية في
 دال صرحا على ان الكلام بعد التنزل ولو قال هذا القائل ان هذا اراد على المحشى فيا بآه قوله مع ان فان هذا العنوان دال صرحا على
 ايراد ما ليس قبله ذكر ايراد على كلام المحشى انتهى تصدي هو في حاشية الجديدة له فعه وليس بدفع فقال اعلم ان صاحب
 الحاشية بين اول معنى كلام المحشى في حاشية بقوله ان مقسم التصور والتصديق الخ ثم نبه على سقوط ما اورده البعض وحكم بكون
 وجه السقوط ظاهرا ما قرره اذ قد ظهر منه ان المورد حمل المعنى على العكس وفهم من عبارة المحشى ان غرضه ان انحصار الشئ في الاعم غير منافي
 لانحصاره في الاخص مع ان حاصل كلامه ان انحصار الشئ في الاخص لا ينافي في انحصاره في الاعم انتهى اقول لا يخفى على من يدا في فهم
 انه ليس حاصل كلام المحشى الا ما فهمه المفيد والمورد من ان انحصار الشئ في الاعم غير منافي لانحصاره في الاخص لا فقهه في الناظران حاصله
 ان انحصار الشئ في الاخص لا ينافي في انحصاره في الاعم فلنظر الى قول المحشى انحصار الشئ في الاعم لا ينافي في انحصاره في الاخص نعم لو كانت عبارة
 بكلمة انحصار الشئ في الاخص لا ينافي في انحصاره في الاعم لكان الحاصل ما ذكره في الناظر البتة ولعجب ان هذا ظاهرا لكل من يفكر ولو امكنه
 فكيف غنى عليه ثم قال المورد لما تحقق في كلامه اورد عليه اولا بان وجه السقوط مما لا يعقل وقد عرفناك وجه السقوط وهو ان
 المورد حمل المعنى على العكس فادرد الارباب لا فهم المراد انتهى اقول قد عرفناك ان ما ذكره من وجه السقوط ساقط من اصله والمورد في
 وجه المعنى العكس في الاعم يمكن ان لا ينافي في العكس وهو عدم التعمق عليه ثم قال وتاينا بان قوله مع ان آه انما يراد بالاغراض

عن قول المورد وان كان واقول هذا الكلام دال صريحاً على ما ذكرنا من ان المورد يحمل معنى كلام المحشي على العكس فادرد ما اوردها
 التنزل لما كان غير صحيح في الواقع زليفة صاحب الجواهر يقول مع ان النجاشي اقول قد عرفت ان الحاصل الذي ذكره في الناطق
 عكس صريح لعبارة المحشي لما كان تنبيهه في الواقع اورده عليه المورد بان هذا انما يريد ان لا غماض الخ ثم قال ثم قال المورد
 ولو قال ذلك القائل بان هذا لا يراد على كلام المحشي الخ واقول هذا الكلام دال صريحاً على ان المورد لم يلتفت الى كلام صاحب الجواهر
 ولم يفهم ما قال في بيان معنى كلام المحشي انتهى اقول سبحانه الله لا يفهم هذا الناطق حقيقة المرام ثم يتبرأ منه وينسب الى المورد كما ثبتنا
 عليه والمورد لم يحزم بان هذا لا يراد على كلام المحشي حتى يكون ايراد ايراد غير محصل بل اورده على سبيل الفرض كما تفصح عنه كلمة
 فحاصل ان قوله مع ان آه امان يكون ايراداً على كلام المفيد او على كلام المحشي لا سبيل الى الاول لانه مبني على الاغماض عن ان
 الوصلية ولا سبيل الى الثاني وهو ظاهر في الظهور ومن لم يجعل الله نورا فلما من نور قد برتد برأقا لثنا تضحك لك جليلة الحال
 وتخرج عن خضوض التقليد الى اوج الكمال قوله فليس التخصيص التخصيص العلم بالمتجدد زعم بعض الناطقين ان التخصيص المهروب
 هو التخصيص مرة بعد اخرى مطلقاً سواء كان بحسب اللفظ او بحسب المعنى وهذا لا يلزم الا التخصيصان مرة واحدة وهو ليس
 بمهروب عنه حيث قال في قد يمتد قبل وجه عدم لزوم التخصيص مرتين على تفسير الشارح ان التخصيص مرتين الذي هو المهروب
 عنه انما هو ما هو من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى فلو فسر المتجدد بالحادث فقط يلزم التخصيص بالحصولي ايضا من حيث اللفظ
 ولما فسر بما فسر الشارح لم يكن مصداقاً الا العلم بالحصولي الحادث فلا يلزم من حيث اللفظ التخصيص واحد وان كان
 حيث المعنى تخصيصان ولا شناعة فيه عنده والصواب ان يقال لو فسر المتجدد بالحادث فقط فلا بد من تخصيص آخر بالحصولي ايضا
 اذ الحادث اعم من الحصولي من وجه فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى واذا فسر بما فسر الشارح وهو قوله يتحقق كل فرد منه آه
 فلا يلزم التخصيص مرة بعد اخرى بل انما يلزم تخصيصان مرة واحدة ولا شناعة فيه فالتخصيص مرتين الذي هو المهروب عنه
 هو التخصيص مرة بعد اخرى سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى واما لزوم التخصيص مطلقاً فليس بمهروب عنه فالقول
 بان المهروب عنه من التخصيص مرتين ما هو من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى غير سديد اذ لو اريد بالتخصيص مرتين التخصيص مرة بعد اخرى
 كما هو الظاهر فهو شنيع جداً في زعمه سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى وان اريد بالتخصيصان مرة واحدة فهو ليس بشنيع
 في زعمه اصلاً سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى والحاصل ان المصنف خصص بالتخصيص بالمتجدد فلو فسر المتجدد بالحادث فقط
 فلا بد من تخصيص آخر بالحصولي ايضا فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى مرة بالحادث ومرة بالحصولي ولو فسر بما يتحقق كل فرد منه
 بعد تحقق الموصوف ويراد بالبعدية الزمانية فلا يلزم التخصيص بالحادث مرة وبالحصولي اخرى بل انما يلزم تخصيصان
 مرة واحدة وهو غير شنيع انتهى كلامه ولما تعقب عليه في بداية الوري بهذه العبارة ما قيل بان المهروب عنه هو التخصيص مرة بعد اخرى
 في غير سديد بما قد افاده عم جدتي ملك العلم من ان اعتبار التخصيص مرة واحدة وان كان يتصور بهذا بحسب اللفظ فان لفظاً
 وهو المتجدد ادى مؤدى للعديد من لفظ لا يتصور في المعنى فان بين الحادث والحصولي عموم وخصوص من وجه فالتخصيص مرة بعد اخرى
 بحسب المعنى لا يلزم وهذا امر فيه شناعة عند القائل انتهى فليس برفع فقال في جوامع الجريدة بعد نقل جوامع
 المذكورة لقول لا يخفى على الناطق في كلام الشارح ان التخصيص مرتين من حيث المعنى لا يلزم مرة بعد اخرى ولما افهم

سأى
 سولانا
 ولي الله
 وكلنوى
 منه ظله

عنه بالتخصيص مرة بعد اخرى وقد يعبر عنه بتعيين اما التخصيصا مرة واحدة فليس تخصيصا متريين كما هو ظاهر لمن ادنى فهم ولا يلزم من كلامه
 في موقع ان المهروب عنه من التخصيص متريين انما هو ما هو بحسب اللفظ لا ما هو من حيث المعنى فادعاء ان المهروب عنه من التخصيص متريين ما هو في
 غير اخرى من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى ادعاء بلا دليل بل الظاهر من كلامه في هذا الشرح وفي الحاشية التمهيدية ليس الا
 المهروب عن التخصيص متريين سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى انتهى اقول لا يخفى على ناظر كلام السيد المحقق في تصانيفه
 انه يفرع عن التخصيص متريين بحسب اللفظ لا عن التخصيص متريين مطلقا فنسبته اليه وجعلها تسهل الحصول بحيث جردا اللازم اثبات
 خواجه عنه مطلقا وهو ليس بثابت ولم يذكر ان ما يلفظ من الفاظ السيد المحقق في اي تصنيف من تصانيفه دليل عليه بل الصحيح
 ان المهروب عنه انما هو التخصيص متريين لفظا وهو ليس لازم منها واللازم هنا التخصيص مرة بعد اخرى معنى فقط ولا قباة فيه على ان القول بان
 يفرع عنه مطلقا استحكام لا اساس الايراد عليه فانه لا شك انه لا مفر منها عن لزوم التخصيص متريين بحسب المعنى كما بينهما عليه في
 بداية الوري ثم يرد على السيد المحقق انه يفرع عنه مطلقا وفرد منه لازم منها فيلزم القرار على مائة القرار ثم قال بعد ما حققنا حق
 في زعمه والمورد لم يرض بتحقق صاحب الجواشي وقال في توضيح كلام المحشى ان المهروب عنه من التخصيص متريين ما هو مرة بعد اخرى
 من حيث اللفظ لا ما هو مرة بعد اخرى من حيث المعنى ولم يقطن انه كما لا يلزم هنا التخصيص متريين من حيث اللفظ كذلك يلزم عليه
 من حيث المعنى ايضا بل انما يلزم من حيث المعنى التخصيصا مرة واحدة انتهى اقول كيف يرضى المورد بتحقق موهة فان لزوم
 التخصيص متريين من حيث المعنى لازم قطعاً فكيف ينسب الفراع عنه مطلقا الى السيد المحقق ويضيق العطن القول بان لا يلزم منها
 التخصيص متريين مطلقا صادر عن غفلة كيف لا وبين المحصولي والحادث عموم خصوص من وجه وهو ظاهر فلا بد ان يقيدها ولا باقية
 ثم بالآخر ثم قال ثم قال المورد بعد نقل قول صاحب الجواشي هذا غير سديد لما افاده عم جدي ملك العلماء والفتح اقول المخوف من
 هذا الكلام ان الاول ان التخصيص متريين مطلقا سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى شنيع عند الشارح كما يدل عليه
 قوله فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى بحسب المعنى وهذا مرفىة شناعة عند ذلك القائل وهو مناف لما زعم المورد من ان
 المهروب عنه من التخصيص متريين ما هو من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى اذ هذا الكلام يدل دلالة صريحة على ان التخصيص
 متريين من حيث المعنى ايضا شنيع عند ذلك كما افاده صاحب الجواشي انتهى اقول هذا الكلام ضحكة بين الناظرين وصدوره
 عنه مع دعواه حلو كعبه في المطالب العقلية بعيد فانه قد فهم ان جملة وهذا مرفىة شناعة عند ذلك القائل داخله في
 عبارة ملك العلماء وطلوع الاشارة الى السيد المحقق فظن المناقاة بين مراد ملك العلماء ومرام المورد وليس كذلك ولا بأس
 لو قلنا عمادة ملك العلماء ايقاظا لنا سمين وتشبيهاً بالماهرين قال عم جدي ملك العلماء في حاشيته اولاً مورد اعلى اراد اللمعة
 الزمانية حديث لزوم التخصيص متريين متوجه على هذا الاحتمال ايضا مرة بالخصولي ومرة بالحادث ولا يمكن الخلاص عنه بما قيل من ان
 لا بأس من حيث المعنى عند السيد الزايد والذي هو المهروب عنه هو من حيث اللفظ واللازم في ما نحن فيه هو الاول فان
 العلم بالتميز من حيث اللفظ واحد لان المحشى في نهاية المهروب عن التخصيص بلا ضرورة متريين سواء كان بالمعنى او باللفظ
 محكم بل بالمعنى انه غير ممكن ان يقال ان المتبوع انما هو التخصيص متريين فيكون لازم بل اللازم في ما نحن فيه التخصيصا مرة واحدة
 ونقد ما فيه انتهت ثم كتب تحت قوله في هذا الجواب اشارة الى ان اعتبار التخصيص مرة واحدة وان تصور بحسب اللفظ

٢ البصاري بالتفاس في الخارج واقتر على هذا الوجود وحده في زعمه عبارات مطبقة لا تغيبه الا الضرر غاية التحصيل والافتقار
 على من لا يداني دخل في المحقول ان كل ذلك غير معقول ولا يعلم ان اى ضرورة دعت الى تقرير كلام مقدم المحققين بتفسيرين
 ما يبين ثم لا يرد عليه في زعمه فانظر بعين الانصاف وتجنب عن طريق الاعتصاف قوله او بنفس ذات الممكن ان لم يلزم الدور
 فيه ما افيد من ان امتياز الممكنات موقوف على امتياز الارتباطات وامتياز الارتباطات موقوف على ذوات الممكنات لا
 على امتيازها فلا يلزم الدور وقد شبه بعض الناظرين بوجوب احدهما انه اذا توقف امتياز الارتباطات على ذوات الممكن
 فلا يمكن امتيازها بدون تحقق ذواتها تمايزة وكما ان تحقق النسبة فرع تحقق المنسبين كذلك امتيازها فرع لامتياز طرفيها
 ولما تعقب عليه في بداية الوري بان هذا التوجيه مما يحيط به كلام المحشى فان قوله او بنفس ذات الممكن باقحام لفظ نفس بنياد
 با على انداء على ان مراده توقف امتياز الارتباطات على نفس ذوات الممكنات مع قطع النظر عن تحققها وتمايزها وغير ما مرصفا
 فافادة عدم لزوم الدور جيد او روي في جديدة ما يصلح كلامه في زعمه ولن يصلح العطار ما افسده الدير فقال اقول بنفس ذات الممكن
 التي توقف عليها امتياز الارتباطات اما ان تكون شيئا اوليا وعلى الاول لا بد وان تكون متحققة متميزة في حد نفسها فاذا توقف امتياز
 الارتباطات على نفس ذوات الممكنات فلا يتوقف امتيازها الا على ذواتها حال كونها متميزة فيلزم الدور وقطعا وعلى الثاني نفس ذات الممكن
 محض لا شيء حتى يتوقف عليها امتياز شيء فظاهر انه لا معنى لتوقف امتياز شيء على ما هو لا شيء ومعلوم صرف بل لا بد من نحو تحقق امتياز
 اقول كون ذات الممكن التي توقف عليها امتياز الارتباطات لاشياء محضا بطلانه لظهور ان يذكر انما الصحيح هو كونه شيئا وكونه متميزا في حد نفسه
 بالضرورة بناء على ان كل شيء فله نحو امتياز في حد ذاته لا يستلزم ان يعتبر في التوقف حتى يكون التوقف عليه امتياز الممكنات بعضها عن بعض
 ما في الباب انه يستلزم والمدعى هو التوقف ولم يثبت بهذا التقرير وكوضح هذا التقرير لا تنقض بتوقف الميولي على الصورة ولزم الدور
 بناك بان يقال طبيعة الصورة التي تحتاج اليها الميولي في وجودها وتشخصها اما ان تكون شيئا اوليا شيئا لا سبيل الى الثاني
 فانه لا معنى لاحتياج الشيء الى ما هو ليس بشيء فتعين الاول وج لا بد ان تكون متحققة متشخصة متميزة فان الامتياز والتشخيص
 والتعين لاشياء متلازمات او مترادفات فاذا توقف الميولي على طبيعة الصورة فلا يتوقف عليها الاحال كونها متميزة
 فيلزم توقف الميولي في وجودها وتشخصها على طبيعة الصورة المتشخصة فيلزم الدور وينهدم اساس قواعدهم المبينة عليهم
 وثانيهما ان امتياز الممكنات ليس معنى زائدا على ذواتها فتوقف امتياز الارتباطات على ذواتها عين توقفها على امتيازها
 اولا معنى لتوقف شيء على المعنى الانتزاعي الا توقفه على منشأ انتزاع ضرورة انه لا تحقق له الا تحقق منشأ انتزاعه فقد وضع لزوم الدور
 ولما تعقب عليه في بداية الوري اما اولها بان قوله ليس معنى زائدا ممنوع ان اريد بعدم الزيادة عدم العينية والجزئية ولو اريد
 بالزيادة الحاجة في منشئية الذات للامتياز الى امر زائد فذا وان سلم لكنه لا يجدي نفعا فانه لا ينبغي كون امتياز الممكنات مغايرا
 لذواتها فكيف يصح التفريق بقوله فتوقف امتيازها واما ثانيا فبان قوله ولا معنى لتوقف شيء الخ ممنوع فان المعنى الانتزاعي على كل
 واما احكام منشأ انتزاعه فتوقف شيء على الانتزاع او توقفه على منشأ انتزاعه امر آخر ولو سلم فلا يلزم التفسير الا اذا كان عنوان المدعى بهذا
 الارتباطات على امتياز الممكنات عين توقفها على ذواتها واذ ليس فليس واما ثانيا فبان قوله ضرورة انه لا تحقق له آه لا يعني
 من جوع فانه لا يلزم من كون تحقق الانتزاع تحقق منشأ انتزاعه عينية حتى تلزم عينية توقف شيء على الانتزاع وتوقف شيء

على منشأ انتزاعه وأما الجواب أنه لو كان قد ثبت شيء على الانتزاع عين توقفه على منشأ انتزاعه كما قلتم لكان توقف الانتزاع على شيء عين توقف منشأه على ذلك الشيء وحيث لا يكون مفاداً قال المحشي ساقط من أن امتياز المكنات بعضها عن بعض عنده تعالى فرع امتياز بعض الارتباطات عن بعض عنده إلا أن المكنات فرع الارتباطات وهذا مع أنه يلوح عليه اثر الابهال بخلاف ما قال بهذا الناظر في التوجيه الاول من أن الارتباطات نسب مخصوصة بين ذات الواجب وبين المكنات أما ترى أن أحد الطرفين كيف يكون فرعاً للنسبة تصدي في جديدة لا صلاح مراده ودفع هذه الوجهة فقال لدفع الاول اقول لا يخلو ما أن يكون الامتياز صفة عارضة للمكنات مغايرة لها بحسب الوجود والعقار ويكون معنى انتزاعها منتزعا عن نفس ذات المكنات بعد تقريرها عن الجاعل الاول باطل قطعاً لأن الامتياز لو كان صفة عارضة لذوات المكنات زائدة عليها مغايرة لها بحسب الوجود والتقرير لكان متأخراً عن تقريرها ووجودها ولما كان تقريرها ووجودها غير ممكن بدون الامتياز لا يمكن أن يكون متقدراً وموجوداً بل التقرير والوجود متساوقان للامتياز فلا تكون ذوات المكنات ممتازة بهذا الامتياز العارض المتأخر عن تقريرها ووجودها بل لابد وأن تكون ممتازة قبل عرض هذا العارض ويجري الكلام في الامتياز السابق وعلى الثاني يكون مصداقه منشأ انتزاعه نفس ذات المكنات لا شيء زائد وإذا ثبت أن الامتياز ليس من العوارض اللاحقة لذوات المكنات بل منتزعا عن نفس ذاتها فقد وجب صحة التفريع بقوله فتوقف اقول فيه خدشة في قوله لأن الامتياز لو كان صفة عارضة لكان متأخراً عن تقريرها ووجودها الخ يمنع الملازمة لم لا يجوز أن يكون التعيين في الامتياز أمراً منضماً إلى الماهية ويكون انضمامه كالانضمام إلى الجنس لا يحتاج إلى تقرير المنضم اليه قبل الانضمام فلا يتم الكلام إلا بإبطال هذا الشق ثم قال ثم انه مع تسليم أن الامتياز منتزعا عن نفس ذات المكنات زعم أن الامتياز أمر مغاير لذواتها وهذا الكلام لا محصل له لأنه إذا كان الامتياز منتزعا عن نفس ذات المكنات فلم يكن في مرتبة المحكي عنه المنشأ الانتزاع ولا يكون فيه شبيهان الانتزاع ومنشأ الانتزاع حتى يكون أمراً مغايراً له أيضاً لو كان المعنى الانتزاع مع كونه منتزعا عن نفس الذات أمراً مغايراً له فاما أن يكون موجوداً بعين وجود المنشأ فلا يكون موجوداً حقيقة بل يكون الموجود حقيقة منشأ الانتزاع وإنما ينسب إليه الوجود بالعرض بالنتيج فكيف يكون أمراً مغايراً له أو يكون موجوداً بوجود مغاير لوجود المنشأ فيكون صفة منضمة لا أمر انتزاعي عايقاً لتحقيق أنه لا معنى لكون الامتياز أمراً مغايراً لذوات المكنات عارضاً لها على تقدير كونه منتزعا عن نفس الذات وأما مفهوم الامتياز الموجود في الذهن بعد الانتزاع فهو أن كان أمراً مغايراً لذواتها لكنه قائم بالذهن لا بذوات المكنات والكلام في مرتبة المحكي عنه لا في مرتبة الحكاية وليس هناك شيطاناً أحدهما قائم بالآخر اقول فيه اختلاج من وجهه أما ولا فني قوله حتى يكون أمراً مغايراً له فإن تفرجه على قوله يكون فيه شيطاناً ينبغي عن أن التباين بين الأمرين والامتياز بينهما موقوف على أن يكون لهما وجود في نفس الأمر ومرتبة المحكي لكل واحد منهما على حدة ولما لم يكن في مرتبة المحكي عنه المنشأ الانتزاع لا الانتزاع لم يكن أمراً مغايراً له وهذا سحيف جداً فإن المتباينين متباينان في نفس الأمر سواء وجد أو عدمه أو وجد أحدهما وعدم الآخر كما حققه الأمام الأرك في أربعين وثلاثين فلا يلزم أن يكون المنتزعا عن نفس الذات في مرتبة المحكي عنه مغايراً للمنشأ انتزاعه فاما أن يكون عيناً له وجباً وبها بطلان ولا ريب وأما ثالثاً وهو المحل أن معنى قولهم ما يكون منتزعا عن نفس الذات لا يكون مغايراً له لأنه لا يكون هناك شيء منشأ الانتزاع وشي آخر هو المنتزعا على طريقة الانضمام بل ليس في نفس الأمر هناك إلا شيء واحد ولا يلزم منه أن يحكم على الانتزاع بأنه ليس

له
أي مولانا
نظر الذين
الرازي
سج ١٢
منه غلة

مغاير المنشأ انتزاعه. وأما راجعاً ففى قوله وايضا لو كان الخ فانا نختار الشق الاول وهو ان الانتزاعى موجود بوجود المنشأ تبعاً له
والا يلزم منه ان يرفع التباين بين الاثنين الى ان الاجزاء التحليلية قبل انتزاعها موجودة بعين وجود منشئها ومع ذلك لا يقال
اشاخ غير متغايرة للمنشأ انتزاعها وبذا يظهر جواهاً فاما مسأله ان الامتياز الانتزاعى من نفس الذات فى مرتبة المحكى عنه اما ان يكون
عارضاً لنا والا لثانى باطل فتعين الاول والتباين بين العارض والمعرض فى اى مرتبة كانا ضرورى والا يلزم عروض الشئ لنفسه
قال السيد المحقق فى حواشى شرح المواقف للمابيه من حيث هى اى مرتبة حد ذاتها متقدمة على العوارض بحسب نفس الامر لان
الضرورة العقلية تحكم بتقديم المعرض على المعارض مع قطع النظر عن اعتبار المعبر وذهبن انما يبرهن تلك المرتبة تتنازع سائر المراتب
بغيرية الماسية عن جميع العوارض انتهى وأما سادساً فلانه لما ارتفع التباين بين نفس الذات وما ينتزع عنه وحكم بينهما بالعينية كما
نظن هذا الناظر لزم ان يحكم على احدهما باحكام الآخر ضرورة كونه مقتضى العينية فيقال للمابيه ان انتزاعى ويقال للانتزاع انه منشأ
الانتزاع ولولا هذا فما معنى العينية ثم قال لدفع الوجه الثانى من وجوه التعقب لا يخفى على ذى بصيرة ان للانتزاع اعيان تخويى
التقرر الاول تقرره بتقرر المنشأ وفى هذا التقرر وحدة بجهة بين الانتزاعى والمنشأ فى الواقع وليس له تقرر وجود آخر سوى وجود
المنشأ لاسيما الانتزاعى الذى ينتزع من نفس الذات بلا زيادة شئ وعروض عارض كما فى ما نحن فيه وبالحكمة ليس فى مرتبة المحكى عنه
شيئاً الا لكان الانتزاعى صفة منصفة وآلنا فى التقرر الذى بعد الانتزاع فى ملاحظة العقل وهو مغاير لتقرر المنشأ ومتاخر عنه
فان اراد بقوله فان المعنى الانتزاعى احكاماً آله ان المعنى الانتزاعى تقرر وجوده وسوى تقرر المنشأ وجوده فى نفس الامر مع قطع النظر
عن ملاحظة العقل فلا تخفى سخافته مما قررنا وان اراد بان للانتزاعى تقرر وجوده واورا تقرر المنشأ وجوده فى ملاحظة العقل بعد
الانتزاع فسلم لكنه لا يجدي نفعا وان اراد بكون احكام الانتزاعى مغاير للاحكام المنشأ معنى آخر فلا كلام فيه انما الغرض فى هذا المقام
ان ليس للانتزاعى وجود وتحقق مع قطع النظر عن لحاظ الذين من غير وجود المنشأ وتحققه فتوقف شئ عليه عبارة عن توقفه على
منشئه اذ لا وجود له الا بوجود المنشأ ولما كان منشأ الامتياز لنفسه ذات الممكنات فى مرتبة ذاتها مصححة للانتزاع الاستيا
ومصاديق المحل وقد صرح صاحب العروة الوثقى بان الآثار والاحكام الواقعية لا تكون للاعتبارات بل منشأ انتزاعها ومصدرها
حملها لان تلك الاحكام ثابتة لموضوعاتها قبل اعتبار المعبر وفرض الفارض وقد بلغ فى بيان ذلك مبلغاً من الاطناب كما هو دارنى
العروة الوثقى وقد سلم المورد ايضا فى رسالته المسماة بالقول المحيط ان لا وجود للانتزاعى الا بوجود المنشأ وليس له وجود دور
وجود المنشأ يستقل كلامه فى موضع يليق ببيان شاء الله تعالى اقول مما ينبغي ان يعلم اولاً ان الوجود على قسمين احدهما الوجود
استقلالاً وهو ليعرض الاشياء الواقعية الموصوفة ذهناً كان او خارجاً ولا وصف الانضمامية ذهناً كان او خارجاً فان الاول
الانضمامية لما وجود مستقل غير وجود موصوفاتها وان كان وجوداً تابعاً لوجودها وهو معنى قول رئيس الصناعة وجود الاعراض فى
انفسها هو وجودها لما لا ان وجودها واحد من غير حاجتها يستنبط منه الاتحاد بين العرض والمحل كما فهمه صاحب لم العلوم وكذا غير
الوجود والاستقلالى للاوصاف الانتزاعية فى الذين فان لما فى الذين تقرر اوراق تقرر منشأها وجود اوراق وجودها وانما الوجود
تبعاً لواسطة فى العروض وهو من خواص الاوصاف الانتزاعية فى الخارج فانه ليس لها تقرر وجود اوراق تقرر منشأها فى الخارج بل تقرر
هو عين تقرر منشأها ولا تظن من ذلك جواز نفي الوجود مطلقاً عنها فى الخارج بل انما ينفي عنها الوجود الاستقلالى واما الوجود لثانى

الى
الشيخ
ابو على بن
سينا
منه
نقله

متصفقة في الخارج بنية وبها يحصل قول ارباب التحقيق ان النسبة وغيرها من الامور الانتراعية لا يكون الخارج ظرفا لوجود بل هو ظرف
 لانفسها كحققة الحق الدواني في حاشي شرح التجريد ولما صرح المصنف الشيرازي عليه كلام لا ينبغي ان يصح في اليه وثانيا ان ما رتقا
 احكام الشيء لاحكام الشيء تغاير وجوديه فان وحدة الوجود ينبغي عن وحدة الذات والاحكام والتغاير بين الاحكام انما يكون على قدر
 التغاير بين وجوديه فالشيان اللذان وجودا بهما متغايران بالذات والاستقلال يكون حكم كل منهما متغاير الحكم الآخر كذا في ذلك والذات
 وجودا بهما متغايران لا بان يكون كل منهما مستقلا بل بان يكون احدهما بالذات وثانيهما بالعرض يكون التغاير بين حكمهما ايضا كذا
 فيكون احكام احدهما بالذات واحكام الآخر بها بالتبع اذا اتهم لك هذا فنقول تقرر المنشأ وجوده تقرر المنشأ بالذات ولا نزاع في بالتبع
 وبالعرض والمنشأ موجود في الخارج بالذات والانتزاعي بالعرض فاحكام المنشأ ايضا تكون بالذات واحكام الانتزاعي بالعرض لا
 ان لا يكون للانتزاعي حكم في الخارج سوى احكام المنشأ وهذا ظاهر جدا لا ترى الى ان الحركة لجالس السفينة موجود بالعرض وليس لها وجود
 سوى وجود حركة السفينة مع ان لكل منهما حكم على حدة وان كان احدهما بالتبع والاخر بالذات وبالجملة فلا يلزم من كون تقرر المنشأ
 بعينه تقرر الانتزاعي ان لا يكون للانتزاعي حكم سوى احكام المنشأ او يتحد حكما بهما كما لا ينبغي قال المصنف الدواني في حاشي شرح التجريد
 الجديدة للصفات السلبية والاعتبارية للوجود الخارج موجود في الخارج بالعرض ان لم تكن موجودة فيه بالذات وموجود الشيء
 بالعرض بوجوده غير بالذات امر معقول عند ذي العقول كما ان جالس السفينة متحرك بالعرض بحركة السفينة بالذات انتهى على
 ما ذكره كذا بعد تسليم لا يدل الا على ان الحكم بشئ على الانتزاعي حين الحكم على المنشأ لا على ان الحكم على المنشأ حين الحكم على الانتزاعي
 والمطلوب هذا لا ذاك كما بينناك في هداية الوري فتنبه من العجائب قوله وقد سلم المورد في رسالته المسماة بالقول المحيط بالحق
 يشعر انه لم ير ويواجه هداية الوري او آراء ولم ير ويواجه القول المحيط فاشتبه عليه المورد بغيره وظن ان مصنف هداية الوري الذي
 هو متعقب عليه صاحب القول المحيط واحدكم من فرق بينهما ثم قال ما قال فتوقف شئ على المعنى الانتزاعي العلم ان اراد به ان يكون
 المفهومين متغايرين فمسلم لكن لا كلام فيه وان اراد به ان المعنى الانتزاعي متغاير في الواقع للمنشأ وموجود بوجود متغاير للمنشأ فغير مسلم
 بل باطل اقول قد عرفت انما ينبغي له فقه ثم قال لدفع الوجه الثالث والاقول فانه لا يلزم من كون تحقق الانتزاعي آه فلا يلزم
 محصلا ان اراد به ان تحقق الانتزاعي ليس عين تحقق المنشأ في الواقع فقد عرفت بطلانه وان اراد به ان تحقق الانتزاعي في لحظة
 العقل ليس عينه فمسلم ولكن لا كلام فيه اقول قد عرفت ان كون تحقق الانتزاعي عين تحقق المنشأ بالمعنى الذي مر لا يستلزم
 الوحدة البهتة بينهما وبين احكامها وبها هو المراد فتعرف ثم قال لدفع الرابع اقول اذا كان امتياز الممكنات بعضها عن بعض
 امتياز لبعض الارتباطات عن بعض فلا محيص عن لزوم كون ذوات الممكنات فردا للارتباطات سواء كان للمعنى الانتزاعي تحقق
 ووجود مع قطع النظر عن لحظ العقل وراء وجود المنشأ ام لا اذ ذوات الممكنات على تقدير كون امتيازها موقفا على امتياز الارتباطات
 اما بهتة في حدود نفسها واما متعينة لا سبيل الى الاول اذ لا معنى لوجود المبهم بما هو مبهم اصلا وعلى الثاني انما يحصل من الارتباطات
 فصارت ذواتها فردا للارتباطات واما ان تكون متعينة مع قطع النظر عنها وبه خلاف المفروض فلا محيص عن هذا اللازم فيكون
 لا يلزم هذا اللازم اصلا فان اختار ان يختار الشق الاول ويقول ان قوله اذ لا معنى لوجود المبهم بما هو مبهم واقع في غير موقعه فان الكلام
 في ذوات الممكنات من حيث هي كما يدل عليه قوله في حدود نفسها لا في وجودها واختار ان يختار الشق الثاني ويقول لا يلزم

له
 اي مولانا
 جلال الدين
 الدواني
 منه
 نظم
 ٢٥
 اي مولانا
 محمد بن
 الشيرازي
 منه
 نظم
 ٢٦
 اي مولانا
 جلال الدين
 الدواني
 منه
 نظم

على هذا التقدير الا ان يكون التعيين فرعاً للارتباطات لان ذوات الممكنات فروع لما وظهر ان ظاهر هذا فكيف خفي عليه وتعلك قد
ما ذكرنا من التفصيل والاجمال ان جعل ما ذكره ممل غاية الاجمال ونسبة الاجمال الى المورد كما صدر عنه في آخر كلامه اجمال على الاسباب
قوله لان الذات الماخوذة مع الحيثية لتركيبة عن اعتباري اعتباري الخ اورد عليه بعض المناظرين سلم الله تعالى في حواشيه
القديمة بانه يجوز ان تكون الحيثية المعبرة مع الذات خفية موجودة في الخارج فالذات الماخوذة معها ايضا تكون خفية موجودة في
الخارج وعلى تقدير كونها اعتبارية يجوز ان تكون معتبرة في التعبير والعنوان فقط فلا يكون الذات الماخوذة مع الحيثية امراً اعتبارياً
والتعقيب عليه في هاية الوري بالمشي يحكم بهنا باعتبارية المركب ويصرح بقوله لتركيبة عن اعتباري وهذا امراً اعتبار عليه
واصل هذا الاعتراض من القاضي السندي واغتنى المشي لدفعه حيث قال سابقاً ان قول السيد الزاهد كيف آه علاوة المقصود منه
نفى التغير البذاتي فقط والمزاد بان الذات مع الحيثية الاخذ في المعنوي للعنوان فبعد دفعه على زعم المشي اعادته على ما رآه عجيب
ثم تصدى الناظر المذكور لدفع هذا التعقب فقال القول باعتبارية الذات الماخوذة مع الحيثية موقوف على كون الحيثية اعتبارية
وكونها داخلة في المعنوي وهذا ممنوع في ما نحن فيه اذ المحقق الدواني واتباعه القائلون بالتغير الاعتباري بين العلم والمعلوم في العلم الحضور
انما يقولون بدخول الحيثية في العنوان لاني المعنوي كما يظهر بالرجوع الى الحواشي القديمة وحواشيه وقد اعترف الورد العناني
حاشية المسماة بالتحقيقات المرضية بان الحيثية عند الدواني واخره معتبرة في العنوان واذا كانت الحيثية الماخوذة في ما نحن فيه
معتبرة في العنوان فقط لاني المعنوي فكيف يلزم كون الذات الماخوذة مع الحيثية بناء على تركيبها ان امراً اعتبارياً اعتبارياً كما حكم
به المشي وبهذا ظهر ان تصريح المشي باعتبارية الذات الماخوذة مع الحيثية سفسطة والحاصل ان الحكم بكون الذات الماخوذة مع الحيثية
امراً اعتبارياً مطلقاً غير صحيح نعم كون الذات الماخوذة مع الحيثية على تقدير كون الحيثية اعتبارية ومعتبرة في المعنوي صحيح كمنهنا
اعتبارية ومعتبرة في المعنوي ممنوع في ما نحن فيه بل ظاهر البطلان وما زعم المشي ان قول الشارح كيف علاوة المقصود منه نفى التقا
الذاتي فقط سخيف جداً كما نبه عليه صاحب الحاشي حيث قال قول الشارح كيف وجه خطأ زعم من زعم ان التغير بين مصداق العلم والمعلوم
في العلم الحضور لم ينبسب احد الى التغير الحقيقي حتى يكون قوله هذا اعلية فظهر ان الابرار غير منرفع مما تجسسه المشي كون اصل هذا الابرار
من القاضي السندي لا يضر مع ان صاحب الحاشي لم ينسب هذا الابرار الى نفسه فقول والمزاد بان الذات الخ ان اراد بان مراد القائلين بالتغير
الاخباري بين مصداق العلم والمعلوم في العلم الحضور ان الحيثية ماخوذة في المعنوي فلا تخفى سخافة ما قرنا وان اراد ان مراد المشي
فمسلم لكن قد عرفت بطلان زعمه وعمري ان مفسدة قلّة التامل وسوء الفهم اكثر من ان تخصي قول لقد صدق في قوله آخر مفسدة قلّة
التامل وسوء الفهم اكثر من ان تخصي فانه لو تامل في هذا المقام ادنى التامل وحسن فهمه لنجا عن الورطة الظلماء وذلك لان كون الحيثية معتبرة في
العنوان دون المعنوي عند الدواني واخره غير خفي الا على السيد المحقق ولا على المشي ولا على غيره من المصليين وهذا هو الذي لعبت السند
على ايلاده فانه لما رأى ان قول السيد المحقق كيف لا يستقيم الابرار على كون الحيثية معتبرة في المعنوي والمحقق الدواني وغيره غير قابل بل
لم يقل بابرار اورد عليه بما اورد وتصدي المشي لدفعه واصلاح كلام السيد المحقق بناء على ان اصلاح كلام العاقل لا سيما مثل السيد
اولى بل يلزم من بطلان قوله كيف على انه رد على الدواني لمدركه بالكلية فمشي المشي على انه علاوة المقصود منه نفى للتغير
الذاتي فقط لا الابرار على الدواني كما فهمه السندي وليس غرض المشي انه رد على الدواني حتى يرد عليه ما اوردته هذا الناظر وان كان من غير طائش

فقله وهذا ممنوع في ما نحن فيه الخ لا يضر الا اذا جعل قوله كيف ردا على الدواني والمحشي بمجزل عنه ومن العجائب قوله وقد عثر
المورد ايضا في حاشيته المسماة بالتحقيقات المرضية الخ فلعله لم ينظر ديبا بالتحقيقات المرضية ايضا فضلا عما فيه من التحقيقات
والالم يقع في هذا الاشتباه ومثل هذا الاشتباه عادة لازمة له قد نهناك عليه غير مرة فليتبني وقوله وبهذا ظهر الخ سفسطة بنيتة
السفسطة الى المحشي سفسطة اخرى فان قول المحشي انما يكون سفسطة اذا جعل قوله كيف ردا على الدواني وزعم انه قائل بال دخول
في المعنوي واذا ليس فليس قوله وما زعم المحشي النظام البطلان نسبة الى المحشي بطلان آخر فانه لا يلزم من عدم كون التغير الذاتي
نذبا لاحدا ان يكون قوله كيف نفياله ولم يقل المحشي ان قوله كيف ردا على القائل بالتغير الذاتي حتى يرد عليه ان التغير الذاتي ليس
نذبا لاحد فكيف يكون ردا عليه بل قال ان المقصود منه نفي التغير الذاتي وقوله وكون اصل هذا الايراد الخ خطأ على خطأ فانه ليس
المورد ان يكون اصل هذا الايراد من السند بل يضره الناظر حتى يفيد نفي الضرر والبتر منه بل غرضه ان هذا الايراد الذي هذا الناظر هو انه
ذكره السند لي قصد المحشي لدفعه فاسى فائدة في عاداته على المحشي وبهذا ظهر سخاوة قوله وان اراد ان هذا المحشي الخ ايضا وعمرى هذا
كله غير خفي على ادنى طالب العلم فضلا عن هذا الذي يدعى بحجة فكيف خفي عليه فافهم واستقم قوله وهل هذا الاجتماع المستلزم له قال بحر العلوم
نور الله مرقد ه كين ان يقال ان محل صور الجزئيات القوى الجسمية وهي منقسمة بالقسام موضوعات فصوره جزئي تحصل في جزئين
القوة وصوره جزئي في جزأ آخر فلا اجتماع واما الجزئيات المجردة وان كان محلها النفس لكن علمها ليس على وجه الجزئية انما تذكر كالمباني
دون اشخاصها انتى وانت تعلم ان قوله فصوره جزئي تحصل آه حيث اتى بصيغة المضارع الدال على الاستمرار والدام على التقرنى موضوعه
على ان غرضه ان لكل صورة صورة وخصوصية بجزء لا تنفك عنه فصوره جزئي تحصل في جزأ دائما وصوره جزئي تحصل في جزأ آخر فلا اجتماع
واورد عليه بعض الناظرين سلمه الله تعالى في حواشيه بانه لا وجه لاختصاص جزئ يحصل صورة جزئي وجزأ آخر يحصل صورة جزئي آخر وبهذا
جدا انتى وبما صرح في انه فهم ما هو الظاهر من عبارة بحر العلوم فاورد عليه وتعتقب عليه في بداية الورى بان المجيب ما قال باختصاص
جزئ يحصل صورة جزئي وجزأ آخر يحصل صورة جزئي آخر بل صرف عنان العناية الى دفع النقص ببدء توجيه بان تحصل صورة
جزئي في جزئ وصورة جزئي آخر في جزئ آخر وهذا الحصول اما بالاتفاق او باقتضار وضع سابق وليس في كلامه وجوب
الاختصاص ولو سلم فنقول انه قدس سره ليس بغافل عن هذا القبح الاترى الى انه كيف يقول في البداية يمكن ان يتكلم وكيف يامر في المنتهى
بالثقل ويقول قائل فيه فانه موضع تامل انتى وحاصل هذا التعقب على ما هو الظاهر انه ليس غرض المجيب ان يبين صورة صورة وجزئ
جزئ خصوصية تقتضى ان تحصل هذه الصورة في هذا الجزء لا في غيره وتلك الصورة في ذلك الجزء لا في غيره كما فهمه هذا الناظر فاورد عليه
لا وجه له بل غرضه ان يمكن ان تحصل صورة جزئي في جزئ وصورة جزئي آخر في جزئ آخر بسبب الاقتضار الوضعي او الاتفاق من غير ان يكون
بينها خصوصية تقتضى عدم الحصول الا فيه وهذا سلم عن القبح ثم قصد الى ذلك الناظر في حاشية الجديدة لاصلاح كلامه حيث قال
لا يذهب على من ترجع عن العامية ولو قليلا انه لا يمكن القول يحصل صورة جزئي في جزئ من القوة وحصول صورة جزئي في آخر منها صلا
لان تلك الاجزاء اما ان تكون موجودات عينية متحققة بالفعل على سبيل الكثرة فتلزم المفاسد النظامية واما ان يكون بعضها موجودة بالقوة
وبعضها بالفعل فيلزم الترجيح من غير مرجح واما ان يكون جميعها موجودة بالقوة فلا تكون صورة جزئي ماصلة في جزئ من القوة وجزئي آخر
في جزئ آخر منها بل لا يكون المحل هو الكل وقد صرح المحقق الدواني وغيره من المحققين ان اجزاء المتصلات والمتممات لما تم كن موجودا

الى
اي هو لانا
عبد العلى
رح ١٢

عينية بل انما هي اشياء مستويزة فلا يمكن ان تكون صالحة لمحملة الموجود العيني ثم ان الصورة الحاصلة في الحاسة اي حاسة كانت فيها الصديق تعريف العرض عليها فتكون القوة التي حصل فيها صورة جزئي موضوعا بالنسبة اليها وقد ثبت ان الموضوع من جملة المشخصات فلا يصح ان يكون موجودا الا في الموضوع المشخص لان المبهم لا ينفيد وجودا مشخصا فلا يتحقق وجوده الا بالموضوع العيني اذ يجب ان يكون موضوع العرض معينا مشخصا فلا بد على تقدير كون اجزائه موضوعات للصورة ان تتعين اجزائه قبل حصول هذه الصورة فلا يمكن ان يكون موضوعا بصورة جزئي وجزر آخر يحصل صورة آخر اذ لا معنى للحصول في الموضوع المبهم وما قال هذا الحصول اما بالاتفاق النح ليس بشيء اذ تجوز حصول العرض في الموضوع من غير ان يكون احدهما مختصا بالآخر فسقط اذ حصول العرض عبارة عن حلوله والحلول عبارة عن اختصاص احد الشئيين بالآخر بحيث يكون الاول نعتا والثاني منعتا فلا معنى للحصول بالاتفاق بهذا المعنى على ان الحصول بالاتفاق او باقتضاء الوضع السابق لا ينافي في الاختصاص ثم ان الصور الحالة في القوى اعراض وغير خاف على من له ادنى مسكة ان الاعراض تختص بما لها قطعاً وليس اختصاصها وقفاً على الوجود بل طبيعة العرض تقتضي الاختصاص فقولك ليس في كلامه دعوى الاختصاص في غاية الوهن والسخافة اقول قد صرح الحكماء بالشيء بجواز حصول صورة في حد من القوى وصورة اخرى في حد آخر حيث قالوا ان اثبات المحس المشترك انما يرى القطرة انما نزلت خطاً مستقيماً والنقطة الدائرة بغير دائرة فاما ان يكونا في نفس الامر خطاً ودائرة كما شاهدنا بهما وذلك ظاهر البطلان او يكونا في قوة وهي ان القوة الباصرة او غير ذلك وليست هي القوة الباصرة لانها لا تدرك الا ما يقابلها وليس المقابل بها الا القطرة والنقطة فهي غير ذلك فلا يخلو اما ان تكون من الحواس الباصرة او القوة العقلية وكل منهما ظاهر البطلان واما ان تكون قوة باطنية ذي اليها البصر صورة قطرة ونقطة وتبقى في الذاكرة التي هي محل القوة وقبل الخفاء عنها متصل به ما ذي البصر في موضع آخر فاما ان البصر في وقتين حصلاً في حدين متصلين فلا محالة يرى خطاً ودائرة وهذه القوة هي المحس المشترك فكذا الاستدلال بلص في حصول صورة صورة في حد من القوى واما قول هذا الناظر من ان تلك الاجزاء اما ان تكون موجودات عينية الخ فما لا ينبغي ان يصنع اليه فاما تحت الشق الوسط وغير الامور واساطير ونقول كمال التفتت حس في ادراك شيء انتزاع النفس المدبرة او المبدأ الفياض من القوة الباطنة جزئاً للحصول وكذا ولا يلزم الترجيح من غير مرجح فان هذا الانتزاع بسبب اقتضاء وضع سابق او خصوصية سالفة او نحو ذلك وكذا لا يلزم ايضا ان يحصل العرض في الموضوع المبهم كيهن وان هذا من القوة قد صار مشخصاً بانتزاع المنتزع فصار محلاً للصورة بهذا وما قال فلا محالة يختص جزئاً من حصول صورة جزئي آه فعيب فان الاختصاص الناعت الذي وجبه كلامه السابق من اوصاف الحاصل لا من اوصاف ما يحصل فيه فلا يقال هذا المحل مختص بهذا العرض بل يقال هذا العرض مختص بهذا المحل كما لا يخفى على من له ادنى شعور فكل ان الصواب له ان يقول فلا محالة تختص صورة جزئي بجزئ منه وصورة جزئي بجزئ منه الخ وتوضيحه ان الاختصاص يستعمل في معنيين بحسب اختلاف المضافات اليه فاذا اضيف الى العرض ويقال العرض مختص بالمحل يراد به ما ذكره في تعريف الحلول وعبره بالاختصاص الناعت وحقيقته ان لا يمكن تحقق هذا العرض بعينه نظر الى ذاته بدون ذلك كما هو موضح في شرح هداية الحكماء وغيره من المصنفين بالكتاب المطبوع واذا اضيف الى المحل ويقال هذا المحل اختصاص بما يحل فيه يراد به ان له مع حال خصوصية خاصة يمتنع بها ان ينفك ذلك المحل عنه فلهذا المعنى هو الذي فهمه الناظر من كلام بحر العلوم وادور عليه بان لا وجه له كما ينبغي عنه قوله لا وجه لاختصاص جزئاً يحصل صورة الخ وتعب عليه في حاشية الجديدة واما الاختصاص الذي معنى آخر ولم يتأمل قول القائل ان يصلح العطار ما افسده الدهر وبالجمل اختصاص العرض

بالمحل لمعنى آخر واختصاص المحل بالعرض لمعنى آخر وهذا الناظر كان سابقا فتم المعنى الثاني والآل مال الى المعنى الآخر الا انه لما لم يتميز
احدهما من الآخر لم يغير العبارة وانما يحجب منه وليس ما عجب منه قوله اذ تجوز حصول العرض في الموضوع من غير ان يكون احدهما محتق
بالآخر سفسطة آه فانه لم يقل المورد بل لا يقول به احدهما ليس بين العرض ومحل اختصاص حتى يجعل سفسطة بل المورد انما انكر اختصاص
المحل بالعرض بالمعنى الذي فهمه لا اختصاص العرض بالمحل ومن هنا نظر سخافة قوله ثم ان المصور الحالة في القوى الخ ايضا فان
العرض للمحل وان كان ضروريا لم يمتنع الى الدعوى لكن اختصاص المحل بالعرض الذي فهمه هذا الناظر من عبارة بحر العلوم كما تشهد عليه
القدية والمجديرة محتاج الى الدعوى البته وهذا هو عرض المورد فانظر بعين الانصاف ولا تشس طريق الاعتناء ثم قال ثانيا
بعد التسليم ان المحجب ليس بغافل عن الاعتراض فتح كونه رجما بالغيب غير نافع اذ عدم الغفلة لا يدفع الاعتراض اصلا والالم يمتنع الى دفع
الايراد ان الى الجواب اصلا بل يكفي في دفع كل ايراد ان يقال القائل ليس بغافل عنه ودفع الايراد بهذه الجواب ضرب من المذيان على ان
عدم الغفلة من المحجب عن هذا الايراد الذي اوردته بعد وفاته بزمان كثير لا يفهم معناه ولو سلم ان المحجب ليس بغافل فلا ريب ان المورد
عنه قطعاً لانه جعل قول المحجب قائل فيه في حاشية التي سماها بكشف المكتوم اشارة الى الايراد الذي لا تعلق له بهذا الكلام ولجوده محتم
لم يخطر بالبال ان اشارة الى هذا الايراد قول هذا الكلام فيه تعقبات من وجه اما اولها ففي قوله مع كونه رجما بالغيب فانه لو كان هذا رجما بالغيب
لكان كل من شريح كلام احدهما رجما بالغيب لعدم علمه قطعاً انه مراده فيكون هو ايضا رجما بالغيب في جميع هفواته واما ثانيا ففي قوله
اذ عدم الغفلة لا يدفع الاعتراض الخ فانه ليس غرض المورد من ابد التسليم دفع الاعتراض بهذا النمط بل غرضه ان بحر العلوم اشارة بكلامه
وختمه الى هذا القبح فكان الاول ان يجعل هذا الناظر قوله قائل فيه اشارة الى ما يجعل هذا الايراد مستتباً من كلامه لا دخلا في مرامه
واما ثانيا ففي قوله بل يكفي في دفع كل ايراد آه فان الواجب ان يقول في كل ايراد فيه اشارة الى القبح بالمسألة او القبح واما رابعا ففي
قوله ضرب من المذيان فان هذا الكلام من كلام الصبيان في حاداتهم لا من كلام العلماء وذوي الشان وادابهم فعليه ان كيف عن شبه
واما خامسا ففي قوله فلا ريب ان المورد غافل عنه الخ فانه رجم بالغيب واما سادسا ففي قوله في حاشية التي سماها بكشف المكتوم آه
فانه لم يصنف المورد الى الان حاشية مسماة بهذا الاسم وتعلم لم ينظر بعد اكشف المكتوم وختمه المكتوم ليكشف المكتوم ولا يفتق في
به الاشتباه المبروم قوله وليس العلم زائد على هذا القدر طعن بعض الناظرين ان هذه المقدمة لا تعلق لها في هذا المقام وتعقب
في بداية الوري بانها لما كان متوهم ان يتوهم على تقرير النقض ان القوم انكروا علم الجزئي بما هو جزئي فلا يلزم اجتماع التلخيص في هذا المقام
بقوله ولا يصحني الى انكار علم الجزئي بما هو جزئي الخ وما ثبت من هذا القول الى قوله ولمكتنف بالواحق العينية في الذهن بل ان يحصل الجزئي
بما هو جزئي في الذهن لا ريب في ان هذا الثابت لا يدفع التوهم السابق الا اذا ثبت ان هذا الحصول هو العلم وليس العلم آخر فلا
قال المحشي ليس العلم زائد على هذا القدر فثبت ان هذه المقدمة لها دخل تام في هذا المقام ثم تصدى ذلك الظان في حاشية
المجديرة لتحقيق غلظة غافلا عن ان بعض الظن ثم ومورد على التعقب فقال لا يخفى ما في هذا الكلام من السخافة اما اولها فلا لانه لا يمكن
يتوهم ان القوم انكروا علم الجزئي بما هو جزئي الا من لم يراجع الى كتب القوم ولم يطالع اسفارهم كالمورد واخرها لان الشيخ قد صرح
في كتبه حصول الجزئي بما هو جزئي في الخامسة قال في الاشارات الشريفة قد يكون محسوسا ثم يكون مخيلا عنه غيبته يتمثل صورته في
الباطن كزيد الذي ابصره مثلا اذا غاب عنك فتقبلته وقد يكون محسوسا عندما يتصور من زيد مثلا معنى الانسان الموجود وغيره وهو

ما يكون محسوسا قد فُتيت فواش غريبة عن ماهية لوازيلت عنه لم تؤثر في كنه ماهية مثل اين موضع وكيف ومقدار
 لا يتغير به غيره ولم تؤثر في كنه حقيقة النسائية والمحسوس من حيث هو مخفوف في هذه العوارض التي تتحققة بسبب المادة التي خلق منها
 عنه ولا ينال الا بعلاقة وضعيته من جسمه وادته ولذلك لا يتشبه في المحسوس الظاهر صورته اذا زال واما الخيال فيتمتع بها مع تلك
 العوارض لا يقدر على تجريد المطلق كنهه بحجوه عن تلك العلاقة المذكورة التي تعلق بها المحسوس فيتمتع به صورته مع غيبه
 العقل فيقدر على تجريد الماهية انتهى فكذلك اصرح في الشفا والنجاة ايضا وقال المحقق الطوسي في شرح الاشارات والواع
 دراك اربعة احساس من تخيل وتوهم وتعلق فالاحساس اذراك الشيء الموجود في المادة الخافرة عند المدرك على هيئة مخصوصة
 مع الاين والوضع والتمتد والكيف والكلم وغير ذلك الى آخره فانه الاقوال بصوص على ان الاشخاص الخارجية تتشخص بالاشياء
 اذ لا يمكن حصولها في الحواس عند هم فلا يمكن ان يذهب وجم احد الى ان القوم انكروا علم الجزئي بما هو جزئي اقول لا يمكن ان
 كما حصول الجزئي من حيث هو جزئي في الذهن الا من لم يراجع كتب القوم بالنظر الدقيق بل يمشي في عباراتهم بالنظر العام
 الناظر واخره وكيف يشك احد في ذلك هو ممنوع عقلا ونقلا اما الاول فلانه لو حصل الجزئي بما هو جزئي في الذهن لزم قصا
 رضى الخارجية فيه وكونه محلا لها وهو محال وهذا هو الذي بحث المتكلمين على انكار الوجود الذهني مطلقا كما هو مبسوط في محله
 منه في مصباح الدجى فليست تصح منه لازالة الدجى واما الثاني فلما في حاشي شرح التجريد القديمة للصد الشيرازي روح فوقف
 ثبت الوجود الذهني باننا نحكم على الجزئي بالمعدوم بعد انعدامه كما ايجابا صادقا واذا ليس في الخارج فهو في الذهن فيلزم ان يكون
 خارجي وصورة الذهنية شخصا واحدا وليس كذلك والتقصي عن ذلك يقتضي تمهيد مقدرة وهي ان ما هو معلوم لنا بالذات و
 الصورة الذهنية لا الام الخارجية وهذه الصورة قد تكون مطابقة للاح الخارجية وقد لا تكون مطابقة مثلا المدرك من زيد هي
 كيف بعدد وشكل عوارض اخرى تخص بها كلها موجود في الدركة وتلك الصورة اذا وجدت في الخارج كانت عين زيدا

له
 اى مولانا
 صدر الدين
 الشيرازي
 روح ١٢
 معناه
 نظرا

زائد على هذا القدر فلم يكن هذا القول هو المحض ثم قال وانما لما قلنا ان قوله لا ريب في وجوده ثابت لا بد من التوهم المستقيم

ليس بشئ لان التوهم الذي ذكره يندفع على تقدير ثبوت علم الجزئي بما هو جزئي انما هو على تقدير حصوله كذلك يلزم اجتماع المشلين في العلم لا لم يتغير عنه
اقول بذا هو عين الثاني فلا وجه لتكثيره ثم قال بالجملة مدار لزوم اجتماع المشلين على القول بحصول الاشياء بانفسها في كنهها مختصا
ولا علاقة بكون العلم عبارة عن الصورة ولعل من ان على تقدير القول بحصول الاشياء بانفسها لا يحصل عن القول بكون العلم
عن نفس الحاصل مع ان الامر ليس كذلك اذ كثير من المتأملين يحصل الاشياء بانفسها في الذهن فان يكون كمال العلم
اقول يجب ان مدار لزوم اجتماع المشلين هو القول بالحصول بانفسها سواء كان العلم عبارة عن الحاصل او عن الحالة لكن في تشبيه عبارة
بمنها مع المحذور وان قضى المحقق ناقض عليهم المحشى بصدد كلامه فلهذا احتج الى المقدمة المذكورة فانهم قوله لا تناقض في العلم قال
الكل قال بعض الناظرين دلالة ما ذكره صاحب المطارحات على الايجاب الكلي اى وجودية جميع الادراكات في حيز الخفاء لا يلزم الى دفع
ان غاية ما يلزم من دليله ان الادراك ليس عدما محضا وانما انه ليس عدما تاما حتى يلزم كونه موجودا محضا فلا ريب عليه في بيان ان على ان
بانه لا ريب في ان ما ذكره صاحب المطارحات يدل على الايجاب الكلي اى وجودية جميع الادراكات فان خصوصية علم ان المورد في
علم بلغة وانما ان دليله لا يدل الا على ان الادراك ليس عدما محضا سواء كان عدما تاما او وجوديا محضا فهو لا يقع في تقرير كلامه بلجوده محض
الايجاب الكلي اى وجودية جميع الادراكات لان هذا لا يرد على كل تقدير سواء راد على الايجاب الكلي او الجزئي ثم قام ذلك بذا رجاء انجب
لقد قد وليس بقا ثم قال اذا لم يدل دليله الا على ان الادراك ليس عدما محضا سواء كان عدما تاما او وجوديا محضا فانه انما ثانيا نفى قوله
تقريره على الايجاب الكلي اذ لم يثبت على هذا التقدير وجودية واحد من الادراكات ايضا فضلا عن وجودية جميعها والتمس ان ريبه كلامه
دليله على وجودية جميع الادراكات مع الاعتراف بان دليله لا يدل الا على ان الادراك ليس عدما محضا سواء كان عدما تاما او وجوديا محضا
او وجوديا محضا عجيب جدا اقول لا عجب الا في زعمه فان دلالة على الايجاب الكلي امر ومعتاده كونه جارية في كل ادراك ثم واما ان العاقل
علم دون علم بلغة وان لم يثبت بالمقصود ودلالتة على وجودية الادراك بمعنى نفى العدم الثابت
المحشى ههنا في معرض الفرق انما هو الاول المقصود ان دليل صاحب المطارحات يدل على الا
فيه لعلم دون علم بخلاف تقرير غيره فهو ليس كذلك لعدم كونه جارية في الكل وانما ان دليل
فهو مجرد عنه لعدم تمامية التقرير هو امر آخر فخطا احدهما بالآخر كما صدر عن هذا الناظر

فعلية ان كيف عن مثله
تسما بكشف المكتوم
شف المكتوم ولا يقع في
ما في هذا المقام وتعقب

لوجود المنشأ كان صفة منصفة لا انتزاعية وكذا كان المعنى الانتزاعي موجودا بوجوده مغاير لوجوده المتساو في نفس الشيء
المتكبر بالنتج اقول لا يخفى على من له اذن مساس بان هذا المقصود لا يفي بالمقصود فانه لا انتزاع على الا يمكن ان يمتنع احد
في انه ليس الانتزاعيات وجود على حدة كوجود المنصفات في نفس الامر ولا في ان لها وجودا مستقلا في الذهن لذا قالوا لا انتزاع
بعد الانتزاع تصير منصفات ولا في ان وجود الانتزاعي في نفس الامر عبارة عن وجود منشئه بحيث ينتزع عنه ذلك الانتزاعي
المنشئ الامور الثلاثة متفقة عليها انما النزاع في ان وجود الانتزاعي بمعنى وجود منشئه بل يكون سببا لان يقال
لان الانتزاعي موجود في نفس الامر وباعثا لاجراء الاحكام عليه سوى احكام المنشأ ام لا فالحق ان الصدور في حاشي شرح التبيين
ان ليس هذا الوجود التبعي وجودا له في نفس الامر حتى قال ان الماهية لا تنصف بالوجود في نفس الامر وبني عليه امور على غير
وجه وتبع السيد المحقق في حاشي شرح المواظف وتبعها هذا الناظر فقال ما قال والحق التحقيق بالقبول ما ينبغي ان عليه وصرح به
المحقق الدوراني في مواضع من حاشي شرح التجريد من ان هذا الوجود وان كان وجودا تبعيا لكنه وجود في نفس الامر وكن
بمعنى لاجراء الاحكام عليه غير احكام المنشأ ولنعلم ما قيل كانه العلم التعليل فخرج عن رتبة التعليل ولولا خوف المبالاة لادرت في
المرتبين بالاطالة ثم قال العجب ان المورد قد اعترف في رسالته المسماة بالقول المحيط يكون الانتزاعي غير موجود بوجوده
نشأ حيث قال في ازاره قول من فهم ان المعنى الانتزاعي له البسيطة في الخارج ان هذا مما يحج العقل السليم كيف ولو كان الانتزاعي
البسيطة في الخارج لزم ان تصادف كل ممكن بصفات غير متناهية موجودة في الخارج فان لكل ممكن مع ما عده مر...

ل
اي مولانا
صدر الدين
الشيخ الزكي
منه
يرسل
س

يج على حدة من البسيطة

راوي حدوث

دراك اصلا بما

نفسه

حيثما كما هو

يرادنا وصد ما ام لا فعلى الاول

والثالث والاصل الرابع فتم الاستحالة كما لا

بطويل بلا طائل اذ محصل ما افاده صاحب الحاشي ان

بهما لا يختص بحدوث النفس بل يتاقي على تقدير وجودها

اذا قيل بعدم النفس قدم تعليلها ايضا كما هو مبني

بالبدن لادراك بما سوى ذاتها وصفاتها في نفس استحقاق

قول العجب انه لم يتنبه لخطئه بعد التنبيه فان القول بان

استحالة التسلسل بياني على تقدير قدم النفس ايضا وان كان سخيما لما ذكره لكن لا وجه لسخافة القول بان استحالة لايتا
على مذهب التناسخ كما ينبغي عليك والعجائب مع تطويل الكلام لم نفهم المرام فكيف لو كان مختصرا قوله كما في عدم عدم قد قيل
الفاصل الزام فورى عدم الاول مضاف الى عدم الثاني الموصوف بالقديم والمراد بالعدم عدم السابق وعدم اللاحق
العدم اللاحق فيكون هذا امثالا لكون عدم اللاحق انتفاء لعدم السابق وتحقيقه بغير ما بين وبينه من سبب لعدم اللاحق
انتفاء لعدم السابق اصلا اذ انتفاء عدم السابق لا يكون الا بالوجود لا بالعدم وانه لا يتشبه في احسب ان
بداية الوري بان هذا الوجود كان هو عدم اللاحق لعدم السابق الاترى الى ما قال المحشى في ما سياتى من اننا اذا فرضنا ان زيد احد
ثم وجد ثم عدم فيصدق اولا زيد معدوم وثانيا لا معدوم وثالث ليس بالمعدوم الى آخر ما قال ولما لم يتناول ذلك لناظر في هذا الجواب
حق التامل عاذا في حاشية الجديرة قائلا لا يخفى على من لا دنى في مساس ان عدم عبارة عن بطلان الذات والوجود عبارة عن قوة
الذات وكون الحقيقة كما هو مصرح في الكتب المعتمدة المشهورة كالانفرد للمبين وغيره والتنافي بين بدين المفهومين احلى من ان يخفى على البدي
والعصيان فكيف يمكن ان يقال ان الوجود كان هو عدم وان احدهما هو الآخر واطلاق احدهما على الآخر لم يجد في كلامهم بل
بداية العقل شاهدة على انه سفسطة وصدق لا معدوم على زيد مثلا في حالة الوجود لا يقتضى صدق عدم على الوجود ولا يكون
عين الآخر بل انما يقتضى كونه نقيضا لضرورة ان نفى النفي اثبات والحق ان الاشتغال بتبيين امثال هذه المفردات تضييع
اقول الحق ان الاشارة بهذه الى ما اورده هذا الناظر من المفردات والاشتغال بتبيينها وان كان تضييعا للملاحظات
ستخرج النظائر في المفردات المرفوع سمعه ما هو دائر على السنتهم من ان عدم عدم هو الوجود فاضافوا عدم الى عدم
ايصح انه غاية ما في الباب انه ملازم للوجود وهو امر آخر وبتة بغير سخافة قوله لم يجد في كلامهم فانه مبني على عدم تصفح
ان صدق لا معدوم على زيد في حالة الوجود لا يقتضى النسخ سخييف جدا فانه لما اطلق على زيد في حالة عدمه
معدوم او معدوم عدم او نحو ذلك دل ذلك على قيام عدم عدم في زيد فاقضى ذلك صدق
النظر لكن من لم يجعل صدقه نورا فماله من نور قوله والالبطل المحصر العقلي النسخ حاصلا له لوجازتها
المحصر العقلي بين الشئ كالانسان مثلا ونقيضه كالانسان لوجاز ان يتعلق بالانسان الزائل زوا
الزوال الاول بذاته المخصوصة فلا يبقى المحصر العقلي لا يقال لكل حادث عدان عدم سابق
زوالان مما تازان لانا نقول هذا ليس بضار ان امتياز عدم السابق واللاحق وتو
في كل حادث الازوال واحد وزائل واحد
الزمان اللاحق منه عدان فليس الامتياز والتعدد بينهما بالذات ولوجاز تعد
واحد وتعد وعدم اللاحق فقط ايضا بان يكون الشئ واحد عدان لاحقان او
قول بعض المناظرين في قديمية انت تعلم ان زوال الشئ عبارة عن دفعه الخاص
في تعدد الرفع الخاص لشيء بل لكل حادث رفعان خاصان سابق ولاحق فلهذا
من الشئ ونقيضه ضرورة ان الزوال ليس نقيضا للزائل وان كان رفعه دالا

له
الى المولى
رستم على
رج ١٢
منه
نظرة

صحت نامہ میر العسیر فی بحث المثناة بالتکریر

صحیح	غلط	۴	۵	صحیح	غلط	۴	۵	صحیح	غلط	۴	۵
سادی	یادی	۸	۱۲	م دو	م دو	۸	۹	کما ذکرنا	لما ذکرنا	۲۳	۳
اوسط	اوسط	۹	۱۵	فیكون	فیكون	۸	۵	نسبة اخرى	نسبة الى	۱	۶
ثبیتها	ثبیتها	۷	۱۸	کنسج	کنسج	۸	۷	العشرة	العشرة	۱۰	۷
وزاد بالحق	وزاد بالحق	۱۵	۱۹	الاول	الاول	۱۶	۷	للعشرة	للعشرة	۱۱	۷
لیسوبا	لیسوبا	۱۷	۷	فنفرب	فنفرب	۱۸	۷	کل منها	کل منها	۱۵	۷

استثمار

ما مر ان علوم عقلیه وقلبیہ و طالبان فہون حکمیہ ریاضیہ کو بشارت ہو کہ کتابیں میں بی نظیر علمت
 میں دینے پر بیانی شرح ہدایۃ الحکمتہ معروف بہ صدر راہ معرکہ آرا سے علماء ہندوستان
 انظار فضاہیہ قبل اسکے سلا جبری میں بخشی وافی و ترمین کافی جناب عمادہ المحققین ہندوستان
 بجز الفضل و الیہ و مولانا حاج المفتی محمد علی صاحب دامت برکاتہ و انوارہ و بقاۃ مطبع علوی میں تمام
 خاک مارچ میں شائع ہوا مگر نوی کہ چھپو تھو بقتلہ عالی ایسی مطبوع طبائع ہوئی کہ درست بہت
 فروخت ہوئی اب ایک عرصہ سے کوئی نسخہ تجارت کے واسطے باقی نہ رہا و شہادت فضلہ و ہمتہ علیہ

وقلبیہ و احسانات
 المحکمہ اوغلاں فی
 یرکے بازار و کلاس
 و بخشی و اول و فی

To: www.al-mostafa.com